مع قوى اليمين في قيادته الخطر الجدي الذي تمثله هذه القوى على استمرار وجود الحزب مستقلا . هذا الواقع اشار اليه عبدالخالق في وثيقته الهامة التي كثف توزيعها بين عضوية وكادر الحزب عقب دورة اللجنة المركزية المنعقدة في اغسطس عام ١٩٦٩ ، والوثيقة بطريقة ما ، آخذة بعين الاعتبار مقتضيات الصراع الداخلي على مستوى قمة القيادة والمرحلة التي قطعها حتى تاريخ تلك الدورة ، حددت منشأ ورموز واشخاص الاتجاه اليميني في قيادة الحزب خاصة في الفترة السابقة مباشرة للانقلاب دون الاسترسال في تفاصيل دورهم وما قاموا به فعلا ودفعوا اليه مجموع الحزب طوال عام كامل امتد بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ في النشاط العملي . ونحن لعلى يقين تام ان تلك الفترة ـ حين كتبت وثيقة عبدالخالق ـ لم تكن تتحمل اكثر مما جاء ، وحتى ذلك الذي تضمنته تلك الوثيقة التاريخية الخطيرة جاء بعيدا في آثاره بحيث تجاوز الساحة السودانية نفسها . بيد ان المناضل محمد ابراهيم نقد الامين العام الحالي للحزب الشيوعي السوداني اشار الى تلك المرحلة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) التي تقلب فيها الاتجاه اليميني في الحزب وكاد ان يقوده الى منزلق يفقده صفته الشيوعية . جاء ذلك في رسالة نقد « الى تقدمي مصري » التي نشرتها مجلة « الحرية » بتاريخ ١٥ فبراير عام ١٩٧١ . بعض ما ورد في تلك الرسالة هو التالي :

« ما حدث في السودان هو انقسام عن صفوف الحزب ، بعد صراع فكري حاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه واستقلاله الايديولوجي والتنظيمي وفعاليته ، ومبادىء واشكال تحالفه مع السلطة ، بل مبادىء واشكال تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف اقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية . واذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعقيداتها وصعوبتها ، فهم قد اختاروا طريق حل تنظيماتهم والانصهار في الاتحاد الاشتراكي العربي على امل بناء تنظيم طليعي في داخله يوحدهم مع الناصريين على اساس المبادىء العامة للاشتراكية العلمية . والحزب الشيوعي السوداني لا يريد ان يسير في هذا الطريق أيا كانت التضحيات والصعوبات . ومن الخير له ولمستقبل الاشتراكية في السودان ان يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو وشهدي عطية بدلا من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه آخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمسرح . لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة الينا ومرفوضة شكلا وموضوعا برغم اننا لا ننسى ، والى الابد لن ننسى ، دور الشيوعيين المصريين في الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان ، وستظل اسماء الكثيرين منهم قريبة الى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري . ولعل اصدقاءنا « الشيوعيين » المصريين يدركون كم عانينا خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من انحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا ان « نستفيد » من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... واعتقدنا خطأ ان حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة » .

لاسباب عديدة لم يستجب عبد الخالق في وثيقته التاريخية تلك لاغراء الاسترسال في سرد تاريخ الاتجاه اليميني في الحزب وتفاصيل تطوره الخ ... فلم يكن هذا في حد ذاته ذي بال ، اذ كان سينصرف عن المهمة الاساسية العاجلة المطروحة امام الحزب والقوى الديمقراطية في السودان ، وهي بايجاز فهم طبيعة ما يجري (انقلاب ٢٥ مايو) ومهام القوى الثورية في الظروف الجديدة التي اعقبت الانقلاب لضمان استمرار حركة الثورة السودانية ودفعها باتجاه اهدافها . لم يقع عبد الخالق في المطب الذي اراد ان يجره اليه الانقساميون الانتهازيون اليمينيون اي اسلوب المهاترات والسباب والتجريح الشخصي والقيل والقال ... الخ واثارة دخان كثيف يخفي طبيعة الصراع الفكري والسياسي الدائر في قيادة الحزب بين التيارين الثوري واليميني . والى هذا الاسلوب بالضبط لجأ قادة الانقساميين في كتاباتهم ووثائقهم ، حيث راحوا يركزون هجومهم فقط على عبد الخالق محجوب . وخير مثال على ذلك وثيقة معاوية وعمر مصطفى المكي التي كال الانقساميون فيها سيل الشتائم والتلفيقات والاكاذيب وعمدوا الى كافة اشكال الدس الرخيص ضد عبد الخالق محجوب .

من اجل هزيمة التيار الانتهازي اليميني في الحزب الذي آثر الانقسام والالتحاق بالسلطة ، لم يشهر عبدالخالق محجوب سلاحا آخر سوي سلاح الفكر الثوري ، ولم يعتمد سوى الاسلوب المهذب حين يذكر زملاء له (قادة الانقسام اليميني) اختلفوا معه فكريا واصبحوا مناشفة الحزب في مواجهة اغلبيته الثورية . لذلك لم يعالج عبدالخالق قضية الاتجاه اليميني في الحزب بالاستعجال باطلاق النعوت عليهم مثل « الخونة ، المرتدين » .. الخ .. لان هذا في ذاته لن يكون كافيا في فهم وتبرير حقيقة التيار الانتهازي اليميني الانقسامي الذي وصل عبر مراحل مختلفة وتبوأ مراكز هامة على مستوى قيادة الحزب ـ بل عالج عبدالخالق هذه القضية ـ مستندا الى تراث وتجربة الماركسية ـ اللينينية ـ بروح الموضوعية والتجرد الثوري شاحذا فيها كل ادواته وقدراته الايديولوجية والفكرية ، حتى ارتقت مساهمته فيما عرف بـ « وثيقة عبدالخالق » الى مستوى التجربة التاريخية التي عاشتها القوى الثورية السودانية ـ بكل فصائلها ـ في صراعها مع انقلاب ٢٥ مايو اليميني . وهذه الوثيقة مضافا اليها اسهام عبدالخالق في منجزات المؤتمر التداولي ، ورسالته من القاهرة ، وملاحظاته حول المؤتمر الخامس للحزب المزمع عقده ـ كل هذه الاعمال فعلت فعلها في تحويل الحزب نهائيا الى الوقوف برسوخ فوق ارضية ايديولوجيته الشيوعية وصلبت تكوينه الشيوعي ، وبنت اساس وحدته الفكرية والتنظيمية على اساسها السليم . ورغم خصوصية « وثيقة عبدالخالق » من المنظور العام ، الا انها في تصوري مساهمة واضافة هامة ، فكرية ونظرية ، في تاريخ الفكر الشيوعي العربي والافريقي وعلى وجه الخصوص الشيوعية العربية . ولا بد من القول ، وقد قطعنا هذا الشوط ، ان هذه الوثيقة لم تأت من عدم انما هي تلخيص لفكر وتجربة قائد ثوري مارس مسؤوليته القيادية على امتداد ربع قرن (١٩٤٧ ـ ١٩٧١) ، وتجد الوثيقة اساسها الفكري والتجديدي في وثيقة المؤتمر الرابع للحزب (١٩٦٧) المعروفة بـ « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » كاول الثمار الناضجة للجهد الفكري الجماعي للحزب الشيوعي السوداني ، وفي سياق « صراع الحزب ضد افكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة او اكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية » ، بل في سياق الصراع ذاته منعكسا داخل الحزب وما ينشأ عنه من تيارات انتهازية يمينية او يسارية مغامرة (طفولية) . ولان عبدالخالق ، كقائد بصير ، اعتمد هذا النهج الموضوعي في تناول طبيعة الاختلافات الفكرية والسياسية في قيادة الحزب وفي الموقف من السلطة الانقلابية ، فقد كسب لقيادة الحزب الثورية تأييد واقتناع الاغلبية العظمى من الشيوعيين والديمقراطيين ، وتبعا لذلك فقد ارتضى الشيوعيون عن قناعة تامة الوقوف لدعم الاتجاه الثوري بقيادة عبدالخالق حتى قبل عام من انعقاد المؤتمر التداولي لكادر الحزب . ان « وثيقة عبدالخالق » قد اكملت بقوة خلاقة وحيوية ، عملية تحصين الحزب والحركة الديمقراطية ـ فكريا وسياسيا وتنظيميا ـ التي بدأتها الخطابات الدورية الخمس للجنة المركزية في وجه نشاط التيار الانقسامي اليميني ، ومناورات ومؤامرات السلطة الانقلابية لشريحة البرجوازية الصغيرة العسكرية اليمينية . لكل هذه الاسباب فقد جاءت هزيمة التيار الانقسامي اليميني اثناء المؤتمر التداولي تامة . لقد سجل هذا المؤتمر التاريخي وكرس الهزيمة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للاتجاه الانتهازي اليميني . ومن هذه الناحية فقد عبر المؤتمر تعبيرا صادقا وحارا عن المناخ الثوري السائد وسط عضوية الحزب والقوى الديمقراطية لاكثر من عام (والذي انفجر مدويا في مناسبات عدة وعلى الاخص عبر آلاف الحناجر في ستاد الخرطوم في ٢٥ مايو ١٩٧٠ ضد نميري في الذكرى الاولى لانقلابه في حضور الرئيس الراحل جمال عبدالناصر . وذلك المؤتمر الهام في المنعطف المصيري الذي عقد فيه ، عبر ،بخذلانه للانقساميين اليمينيين ومن وراءهم وهزيمتهم الماحقة ، عن انتصاره الحاسم للارادة الثورية للشيوعيين السودانيين ، وعبر عن عمق الحركة الديمقراطية السودانية عامة في كشف وهزيمة افكار السلطة البرجوازية الصغيرة العسكرية لانقلاب ٢٥ مايو وتراجع وهزيمة مناهجها وسياساتها في اقل من سنتين وارتدادها حتى قيادة الثورة المضادة في السودان في ٢٢ يوليو ١٩٧١ بالتحالف مع اليمين والرجعية العربيين والدوائر الاستعمارية الغربية . ان هذا درس بليغ لن ينساه او يغفل عن استيعابه الثوريون العرب والافارقة خاصة بعد ضرب الثورة الفلسطينية في الاردن في أيلول عام ١٩٧٠ واخراجها منه ، ومحاولات اسقاط الحكم الثوري في اليمن الديمقراطية منذ عام ١٩٧٢ وبعد انتهاء تجربة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في مصر بقيادة الخائن العميل السادات الى التحالف مع الامبريالية الامريكية والاستسلام لها ، والى ابرام الصلح المنفرد تحت رعايتها مع الكيان الصهيوني ـ « اسرائيل » واخراج مصر مؤقتا من حلبة الصراع العربي ـ الصهيوني ، مرورا بما يجري في لبنان خاصة جنوبه من مؤامرات تستهدف حركة التحرر العربية وعلى راسها المقاومة الفلسطينية المسلحة والقوى الوطنية التقدمية في لبنان الى ازدياد نفوذ الدوائر المعادية للديمقراطية والشيوعية في المنطقة . ■

المعارضة السودانية

المعارضة اليمينية وجه آخر لنظام نميري

مع بداية هذا العام تسارع العد التنازلي للنظام السوداني مشيرا بوضوح الى تفاقم واستفحال ازماته ، وقرب سقوطه . وتنحصر اهم اسباب هذه الازمات ونتائجها على الصعيدين السياسي والاقتصادي بما يلي :

١ ـ فساد اجهزة الدولة المدنية والعسكرية مما ادى الى تخبط في التخطيط والتنفيذ ، وسوء استخدام مستمر لهذه الاجهزة .

٢ ـ هيمنة الكومبرادور وشرائح البرجوازية الطفيلية الاخرى مما ادى الى تخريب الاقتصاد الوطني ، والايغال في التعامل بل الارتباط مع الراسمالية الاحتكارية العالمية ، والاعتماد على الرساميل والقروض من الدول العربية النفطية مما ضاعف الديون واثقل وزر النظام حيث وصلت به الحال الى حد التسول ، حيث بلغت الديون الخارجية ما يفوق الملياري دولار ، اما الاحتياطي من العملة الصعبة والذي كان عام ١٩٧٤ يبلغ ١٢٥ مليونا ، فقد انخفض الى ٢٣ مليونا فقط .

٣ ـ توسيع الاجهزة القمعية وزيادة نفقاتها ، كذلك زيادة النفقات الاستعراضية للنظام على حساب حريات الشعب وقوته اليومي ، هذا بالاضافة الى مشاركة النظام السوداني بقمع الحركات الثورية في افريقيا جنبا لجنب مع الانظمة الرجعية وعملاء الامبريالية في المنطقة .

٤ ـ الارتباطات الخيانية على الصعيد العربي والمتمثلة بتأييد صفقة الخيانة الساداتية مع الكيان الصهيوني ، رافقها تعميق التحالف مع الرجعيات العربية .

افلاس النظام

ان نظام النميري بمساوئه المتعددة وبكل ما جلبه من كوارث تحملت تبعاتها الجماهير السودانية الكادحة ، يبدو ـ النظام ـ الاكثر تهاويا وترشيحا للسقوط من بقية الانظمة العربية الرجعية الاخرى، وتعود أسباب تأخر سقوطه الذي كان متوقعا منذ عدة سنوات لا الى قوة هذا النظام او شرعيته ولا لضعف المعارضة السودانية بل الى كونه مسنودا عسكريا واقتصاديا من قبل قوى خارجية « الامبريالية والرجعيات العربية » هذا الاسناد الذي كان ولا يزال لصالح النظام وعلى حساب الجماهير واستقلال الوطن السوداني .

ومن المؤكد ان الامبريالية والرجعيات العربية وخاصة النظامين السعودي والمصري ، سوف لن تترك النظام السوداني يواجه نهايته وحيدا واستنادا الى مصادر سودانية وثيقة الصلة فانه هنالك آلافا من الجنود المصريين يعسكرون على مقربة من المطار وفي مناطق حساسة اخرى من العاصمة ، بالاضافة الى المئات من ازلام المخابرات المصرية العاملة في مرافق عديدة من اجهزة النظام السوداني وتقوم بادوار تخريبية وقمعية ، وهذا ما يشكل هما اضافيا للمعارضة السودانية والتي تواجه مشاكل عديدة ومتداخلة .

قوى المعارضة ..

والان ما هي طبيعة المعارضة السودانية ؟! وما هي اهم همومها واشكالاتها ؟!

ـ لقد أدت مجمل الصراعات الطبقية والسياسية الى حالة من الاصطفاف الطبقي الواضح في صفوف المعارضة السودانية فهنالك :

اولا : المعارضة اليمينية : وينضوي تحت لوائها جميع قوى الثورة المضادة من الطبقة البرجوازية بمستوياتها: الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية الاخرى الى القوى الرجعية والطائفية وما تمثل هذه القوى داخل صفوف الجيش ، اي انها الوجه الاخر وربما الاشرس للنظام القائم ، وتتمثل هذه المعارضة بالاحزاب التالية :

ا ـ الحزب الاتحادي الديمقراطي : بجناحيه وهما الحزب الوطني الاتحادي وهو حزب الكومبرادور السوداني بقيادة حسين الهندي ، والجناح الاخر هو حزب الشعب الديمقراطي ويمثل القسم الاكبر من الطائفة الختمية ويتمتع بتأييد زعمائها .

ب ـ حزب الامة : بقيادة الصادق المهدي ، ويتميز هذا الحزب برجعيته السافرة وعدائه التاريخي للشيوعية وارتباطاته البريطانية المعروفة.

ج ـ الاخوان المسلمون : وهما جناحان ايضا احدهما موال للسلطة يقوده قادة الاخوان والاخر يتعارض معها وتقف وراءه قواعدهم .

ومع الاخذ بعين الاعتبار وجود الجناح الموالي للسلطة في الاخوان المسلمين واقتراب الصادق المهدي من النظام بعد خروجه مما يسمى بـ « الجبهه الوطنية » والتي كانت تجمع احزاب المعارضة اليمينية فان اهم ما يواجه هذه المعارضة هو :

١ ـ ادراك هذه المعارضة لازمة النظام القائم ، وعدم جدوى جميع الاجراءات التي يحاول نميري من خلالها ان يتشبث بالبقاء اي انها مدركة بقرب سقوط النظام ، فهي اذ تجد نفسها صاحبة مصالح اقتصادية كبيرة في البلاد ، فانها ترى ـ من اجل المحافظة على تلك المصالح وتوسيعها ـ من الضروري ان يكون لها ثقل سياسي يوازي ثقلها الاقتصادي ، بحيث يسمح لها ان تكون صاحبة القرار النهائي بمجمل مجريات الامور في البلد ، لذا فهي مدفوعة بكل ما تملك من وسائل عملية لاسقاط النظام وبالتالي استلام مقاليد الحكم .

٢ ـ ويترابط الهم الثاني جدليا مع الاول ، حيث تدرك هذه المعارضة ، وتخشى ايضا تعاظم واتساع المد الجماهيري للمعارضة الديمقراطيه وتاريخها النضالي العريق وما تحظى به من تأييد واسع على صعيد حركة التحرر الوطني العربية والمعسكر الاشتراكي . وما يشكله هذا الوضع من خطر متعدد الجوانب على مصالح المعارضة اليمينية وبالتالي تهديدا لوجودها الطبقي ككل .

المعارضة الحقيقيه ..

ثانيا : المعارضة الديمقراطيه : ـ تتناقض هذه المعارضة مع النظام السوداني مثلما تتناقض مع المعارضة اليمينية على الصعيدين الطبقي والوطني بحكم ترابط هذين العاملين الاخرين ، فهي ـ اي المعارضة الديمقراطية ـ تمثل تاريخيا واجتماعيا المصالح الطبقية والوطنية للعمال والمزارعين والفئات الكادحة الاخرى بالاضافة الى الشرائح التقدمية في المجتمع السوداني والمتمثلة في قطاعات واسعة من الادباء والفنانين ، الاطباء ، المحامين والمهندسين، المعلمين والطلبة .. الخ .

وتمثل هذه المعارضة القوى التالية :

١ ـ الحزب الشيوعي السوداني : ـ حزب الطبقة العاملة ، وهو غني عن التعريف بحكم تاريخه النضالي الزاخر بالتضحيات والمواقف المبدئية داخليا وخارجيا والتميز بقيادته لنضالات الجماهير السودانيه اداة الثورة القادمة وصاحبة المصلحة الحقيقية فيها .

٢ ـ المنظمات المهنية الديمقراطية : ـ وتتمثل في نقابات عمال السودان ، اتحاد المزارعين ، الطلبة ، نقابة الاطباء ، اتحاد المعلمين ، اتحاد المرأة .. وبحكم التواجد الواسع والفعال للشيوعيين في هذه التنظيمات فانهم يؤثرون ايجابيا في تعميق مسيرتها ودفعها الى الامام .

٣ ـ الضباط والجنود الاحرار : وقد شاركوا الشعب السوداني نضالاته وتحملوا معه شتى انواع التضحيات والمضايقات وهم يشكلون في هذه الفترة عامل ضغط على التيارات اليمينيه داخل الجيش ، كما ولا يزال الشعب السوداني يعول على مشاركتهم اياه النضال من اجل الاطاحه بنظام الديكتاتور نميري .

ك. د.